

صندوق خليفة يوسع دعمه لمشروعات الفرششايز

ويرى خميس الشرياني مؤسس علامة ريفيق أنه بفضل مبادرة حقوق الامتياز والدعم المالي والتوجيه المستمر من صندوق خليفة تمكن من تحقيق رؤيته في إطلاق التطبيق، الذي أصبح تطبيقاً رائداً في مجال توفير الخدمات المختلفة وكسب ثقة العملاء في فترة زمنية قصيرة. واعتماداً على الدعم الذي تتلقاه شركة ريفيق من صندوق خليفة، تتطلع حالياً إلى التوسع في مصر والسعودية، والمزيد من دول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقال الشرياني "لقد قمنا مؤخراً بتوفير خدمات جديدة ومتميزة للتطبيق، تستجيب للمتطلبات أصحاب المباني التجارية لمساعدتهم على إكمال أعمالهم بيسر وسهولة".

وفي السنوات الماضية ساعد صندوق خليفة في منح الامتيازات والحقوق لقيادة 12 شركة مختلفة من خلال تزويدها بالأطر القانونية والتشغيلية والتسويقية اللازمة مع توفير وثائق ونماذج متنوعة وأفكار لتصميمات مفردة ومختارة لعلاقتها التجارية ونماذج عمل قابلة للتطبيق في مؤسساتها.

وتؤكد إسراء السقال المؤسسة المشاركة لعلامة رولينغ ويلز أنها تمكنت بفضل الدعم المقدم من صندوق خليفة من إطلاق الشركة، وهي عبارة عن مفهوم جديد في قطاع الترفيه للأطفال يعتمد على إنشاء أماكن تزلج آمنة ومبهجة تمكنهم من التفاعل مع بعضهم البعض والحفاظ على لياقتهم البدنية.

وقالت "رولينغ ويلز" تهدف إلى زيادة مستوى الوعي لدى الأطفال وأسرههم بفوائد التزلج على الجليد وتحويلها إلى رياضة مشهورة في دولة الإمارات، مشيرة إلى أنها افتتحت أول فروع الشركة في عام 2017 ولديها فرعان في أبوظبي.

وبفضل المبادرة قررت الشركة توسيع علامتها التجارية من خلال توقيع عقود أخرى ستساعد على التوسع في جميع أنحاء دولة الإمارات.

في الدولة ابتداء من مرحلة إطلاق فكرة المشروع وصولاً إلى منح حقوق الامتياز. وأوضح أن ما أنجز هذا العام من المبادرة حقق نجاحاً، وأصبحت العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة والمدارة في الدولة مستعدة لخوض التجارب العالمية والبداية في توسيع أعمالها بشكل كامل.

وأكدت أن الصندوق يسعى إلى المساهمة بقوة في تنوع مصادر اقتصاد الدولة من خلال الارتقاء بأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحويلها إلى كيانات عالمية مرموقة.



موزة عبيد الناصري

نصص لتعزيز الاقتصاد بتحويل الشركات إلى كيانات مرموقة

وأشارت إلى أن هذا الأمر سيعزز دورها التجاري محلياً ودولياً، معتبرة أن مبادرة حقوق الامتياز "فرششايز" تعد عنصراً رئيسياً في الجهود المتواصلة والهادفة إلى تمكين هذه الشركات وتعزيز الاقتصاد الوطني في الوقت نفسه.

وتعليقاً على هذه الخطوة، قالت ليلي الملا، مؤسسة علامة أماريليس فلاورز "قدم لنا صندوق خليفة الدعم الذي نحتاجه للوصول إلى المستوى المتقدم في عملياتنا التجارية".

وأضافت أن "التوجيه والإرشاد من صندوق خليفة ساعدنا في التوجه نحو العالمية عن طريق حقوق الامتياز وأصبحت لدينا الآن الية نموذجية للعمليات وخطط عمل ساعدنا في توفير أفضل الخدمات لربائنا".

وكان الصندوق قد تعاون مع فرانكوب في إطلاق مبادرة حقوق الامتياز التي تطلق بشكل سنوي متواصل منذ عام 2013 وذلك لدعم عملية تسهيل توسع الشركات الوطنية التي أظهرت إمكانيات عالية وحققَت مراتب متميزة في القدرة على النمو محلياً وإقليمياً ودولياً.

أبوظبي - أعلن صندوق خليفة لتطوير المشاريع الاثنين، عن الانتهاء من إطلاق مبادرة حقوق الامتياز "فرششايز" المخصصة لهذا العام، في خطوة تعكس دعمه للشركات العاملة في الإمارات.

وتضمنت هذه المرحلة تمكين 3 شركات محلية تعمل تحت مظلة من التحول إلى شركات عالمية قادرة على منح حقوق امتياز علامتها التجارية خارج دولة الإمارات بكلفة إجمالية بلغت نحو 775 ألف درهم (211 ألف دولار).

وكان الصندوق قد من كل من شركات أماريليس فلاورز وريفيق ورولينغ ويلز، من إتمام إجراءات منح حقوق امتياز علاماتها التجارية بعدما زودها بحزمة من الدعم والتسهيلات.

وشملت حزمة الدعم التخطيط الاستراتيجي وإصدار الوثائق القانونية ودليل تشغيل حقوق الامتياز و أدوات تسويق مختلفة تساهم في انتشار هذه العلامات وتوفير النمو لها على أن يواصل الصندوق تقديم الدعم والاستشارات لها لمدة عام كامل.

وخلال هذا العام، ساعدت المبادرة أماريليس فلاورز وهي شركة لتنسيق الزهور تستورد زهوراً عالية الجودة من أشهر المصدرين الدوليين مثل كولومبيا وهولندا وتوفر خدمة التوصيل السريع. وشملت كذلك شركة ريفيق وهو تطبيق رقمي يواجهه سهولة الاستخدام يجمع فني الصيانة بالزيائن الراغبين في الحصول على خدمات التحسينات المنزلية.

وكذلك رولينغ ويلز وهي أول حلبة للتزلج على الجليد في الإمارات توفر أرضية تزلج محمولة للأحداث المقامة في الهواء الطلق وستحصل الشركات الثلاث على سنة أخرى من توجيهه لمساعدتها على إكمال عملية حقوق الامتياز الخاصة بها.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات إلى موزة عبيد الناصري الرئيس التنفيذي بالإبارة في صندوق خليفة لتطوير المشاريع قولها "لمتزوجين في صندوق خليفة بدعم وتوجيه ورعاية الشركات الصغيرة والمتوسطة".

إيران تسبق قطر إلى الاستئثار بإنتاج حقل الغاز المشترك

شكوك في قدرة طهران التكنولوجية على استغلال احتياطات الحقل بسبب العقوبات الغربية



في تقاطع نيران الأزمات العالمية

وفي سبتمبر 2018، كانت شركة قطر للبترول المملوكة للدولة قد سبقت طهران في الحقل المشترك. وأعلنت الشركة حينها أنها تخطط لزيادة طاقة إنتاج الغاز المسال من الحقل بإضافة خط إنتاج عملاق إلى خطوط الإنتاج الثلاثة التي أعلنت عنها في يوليو من 2017.

وقال سعد الكعبي الرئيس التنفيذي لقطر للبترول في ذلك الوقت إن "إضافة خط رابع إلى خطة التوسع ستزيد طاقة إنتاج المشروع اليومية إلى 4 آلاف طن من الإيثان ونحو 263 ألف برميل من المكثفات ونحو 11 ألف طن من غاز البترول المسال، إضافة إلى 20 طناً من الهليوم".

8 في المئة من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز يضمها حقل بارس الجنوبي، وفق البيانات

وأشار إلى أنه عند اكتمال المشروع ستصل طاقة قطر الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال إلى 110 ملايين طن، والتي ستترفع الإنتاج الإجمالي من 4.8 إلى 6.2 مليون برميل من النفط المكافئ يومياً.

وقشلت جهود طهران لاستثمار جانبها من الحقل المشترك بسبب العقوبات الغربية. ولم تتمكن حتى بعد تخفيف العقوبات قبل أربع سنوات من إطلاق أي مشروع بسبب خشية الشركات العالمية من الوقوع تحت طائلة العقوبات الأميركية.

وقعت الحكومة الإيرانية في عام 2017 عقداً مع توتال وشركة صينية لاستثمار الحقل المشترك، لكن العقوبات الأميركية أجبرت عملاق النفط الفرنسي على اختيار مصالحه الواسعة مع الولايات المتحدة على مواصلة العمل مع طهران.

وسبق أن واجهت طهران نكسات كبيرة في عمليات استخراج الغاز في ذلك الحقل. ووقعت في 2013 منصة غاز بحرية قيمتها 40 مليون دولار، غرقت في مياه الخليج عند تشغيلها في حقل بارس الجنوبي.

وكان يفترض تشغيل المنصة التي استغرق بناؤها 30 شهراً، في الحقل وبنت شركة صدرا التابعة للحرس الثوري، والتي تخضع على غرار كل قطاع النفط والغاز الإيرانيين إلى العقوبات الغربية.

وتعتمد إيران منذ سنوات على شركاتها الحكومية المحلية في تنفيذ مشاريع إنتاج الغاز في الحقل العملاق، والتي تبلغ تكلفتها نحو 5 مليارات دولار وتقودها مجموعة خاتم الأنبياء الصناعية لحرس الثورة الإيرانية.

استقبل المحللون إعلان إيران عن تشييد مرحلة جديدة من إنتاج الغاز الطبيعي في الحقل المشترك مع قطر بالخليج العربي، بالكثير من الاستغراب في ظل القيود الغربية التي ضيّقت عليها النشاط في هذه الصناعة، كما أنه قد يثير حفيظة الدوحة كونه يقوّض استراتيجيتها لزيادة الإنتاج وتحقيق عوائد أكبر.

طهران - وجهت إيران الاثنين ضربة لحليفها الخليجية قطر بتوسيع خطط زيادة إنتاج الغاز من حقل الشمال المشترك، الذي تطلق عليه طهران اسم حقل "بارس الجنوبي".

ويبدو أن طهران، التي يعاني اقتصادها من مشاكل متنوعة بسبب العقوبات الأميركية القاسية، استغلت عزلة الدوحة بسبب المقاطعة الخليجية لتعزيز انفرادها باستغلال الثروة المشتركة.

ولكن خبراء يرون أن الخطوة، التي أعلن عنها الرئيس حسن روحاني، لا تعدو أن تكون سوى رسائل طمأنينة للداخل بعد موجة احتقان شعبي على السياسات الحكومية، حيث يتهمونها بالتقاعس في معالجة تداعيات أزمة وباء كورونا على النحو الأمثل.

ونسبت وكالة الأنباء الإيرانية "إيرنا" إلى روحاني قوله خلال تشييد عدة مشاريع تابعة لوزارة النفط، إن "جميع مراحل حقل بارس الجنوبي للغاز قد افتتحت ولم تتبق إلا مرحلة واحدة".

وحاول روحاني طمأننة الإيرانيين من خلال التأكيد على أن "البلاد حققت الاكتفاء الذاتي بشكل كامل في مجال الغاز وهذا أكبر إنجاز تقدمه للحكومة القادمة".

ويشكك الخبراء في قدرة إيران التكنولوجية على استغلال احتياطات الحقل العملاق بسبب العقوبات الغربية المفروضة على صناعتها النفطية.

يقول محللون إنه كان يمكن أن يقوّض محاولات السلطات القطرية لاسترضاء إيران، التي أصبحت نافذتها الرئيسية على العالم، رغم أن كلا البلدين يعانيان من عزلة كبيرة.

ويرى البعض أن ارتقاء السلطات القطرية في أحضان إيران في هروبها من تداعيات المقاطعة العربية، لا يخفي التوتر المكتوم بشأن اندفاع قطر الهائل لاستغلال حقل الغاز المشترك بأسرع وتيرة ممكنة.

ويبدو التقارب المعلن بين الدوحة وطهران مليئاً بالتناقضات رغم أنه يستند إلى معاناة البلدين من عزلة دولية ومن أزمات متشابهة واتهامات دولية بدعم الإرهاب وجماعات الإسلام السياسي والتدخل في شؤون الدول الأخرى.

حسناً روحاني

جميع مراحل الحقل قد افتتحت ولم تتبق إلا مرحلة واحدة

وتأمل إيران في أن تحقق عوائد بقيمة 37 مليار دولار خلال سنوات، غير أن المحللين يضعون تلك التوقعات في دائرة الشك لعدة عوامل موضوعية تتعلق أساساً بضعف الطلب العالمي على الغاز وتراجع أسعاره رغم أنه ارتفع خلال الأشهر الأخيرة بشكل طرقي نظراً لتعطل أحد مصانع أستراليا.

كما أن من العراق التي قد تؤثر على المشروع هو أن الحقل استغماراً مشترك في مياه الخليج العربي مع قطر، التي تعاني دورها من مشاكل مالية نظراً لاعتمادها الشديد على عائدات الغاز في ظل أزمة كورونا.

ويعد الحقل المشترك على مساحة تقدر بنحو 9700 كيلومتر مربع، تقع

السعودية تنشئ كيانا جديدا لتجارة الحبوب

الاستراتيجية الأكبر على المستوى الإقليمي.

وأضاف "مشروعنا المشترك مع شركة سالك سيرب السعودية بمصادر الحبوب العالمية، مما سيدعم للمضي قدماً في المساهمة لتحقيق مستهدفات رؤية 2030 المتمثلة في جعلها بوابة عالمية متفردة للخدمات اللوجستية تربط بين القارات الثلاث".

وتم اختيار الموقع الاستراتيجي للمشروع المشترك في ميناء ينبع بعد اتفاقية التاجير التي تمت بين سالك والهيئة العامة للموانئ (موائي)، وذلك في ظل توجه الحكومة إلى الحفاظ على الأمن المائي والحد من زراعة الأعلاف التي تستهلك المياه بكميات كبيرة.

وتعمل شركة سالك وفق سياسة التوازن بين الطلب والعرض، وذلك من خلال تلبية الاحتياجات وتسخير البيانات الضخمة لإدارة أسطولها بكفاءة عالية. وستستهدف الشركة اقتناص الفرص التوسعية الجديدة لتقديم خدمات متنوعة ذات قيمة مضافة بالتعاون مع كيانات اقتصادية محلية داخل أكبر اقتصاد عربي، بالإضافة إلى تنمية الأعمال وتطويرها في القطاعات الرئيسية.

وتظهر الأرقام أن شركة بحري تنقل ما يقارب من 1.5 مليون طن من الحبوب سنوياً إلى السعودية وذلك من خلال أسطول مكون من خمس ناقلات للبضائع السائبة قيد التشغيل.

وتقول الشركة إنه بدخول 4 ناقلات جديدة قبل نهاية العام الحالي سيتمكن البحري من نقل 5 ملايين طن سنوياً من الأغذية الجافة من الحبوب بمختلف أنواعها من شعير وذرّة وقمح والصويا وغيرها.

وفي خطوة وصفها المحللون بـ"النقلة النوعية" الاقتصادية، أعلنت السعودية في يونيو الماضي عن نجاح ميناء جدة في إطلاق أول خط ملاحى مباشر يربط أهم الموانئ في قارتي آسيا وأفريقيا، لخدمة نقل الحاويات على ساحل البحر الأحمر.

مجلس إدارة شركة سالك عبدالرحمن الفضلي قوله، إن "الشراكة تأتي في إطار تنفيذ استراتيجية شركة سالك للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للسعودية، ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030".

وأوضح أن الشركة ستسهم في توفير المنتجات الغذائية الأساسية واستقرار الأسعار بالبلاد، وهي ترتبط بشكل أساسي بمعدلات الإنتاج والاستهلاك العالمي وحركة الشحن التجاري وصافي المخزونات العالمية من السلع الغذائية الأساسية.

وأضاف "نحن على ثقة بأن هذه الشركة ستلعب دوراً رئيسياً في تعزيز سلاسل الإمداد في المملكة، لكونها تؤسس لبناء أكبر مركز إقليمي للحبوب".

ويتوقع أن يسهم الاتفاق في تعزيز حلول توزيع الأغذية في المنطقة من خلال استيراد ومعالجة وتصدير وتخزين الحبوب في السعودية، وذلك بفضل الموقع الاستراتيجي لميناء ينبع التجاري الذي يُعد البوابة البحرية المهمة لاستقبال الواردات من السلع الاستراتيجية.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة البحري محمد بن عبدالعزيز السرحان "يسرنا اليوم تحقيق إحدى مبادراتنا

الرياض - جسّدت الحكومة السعودية خطواتها باتجاه تحقيق الأمن الغذائي بإعلان الاثنين عن توقيع اتفاقية لإنشاء كيان جديد لتجارة الحبوب.

وقعت الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك) شراكة استراتيجية بقيمة 412 مليون ريال (110 مليون دولار) مع الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري) لتأسيس الشركة الوطنية للحبوب.

ويسعى هذا الكيان إلى تلبية الاحتياجات المستقبلية للبلد النفطية من الحبوب الرئيسية، خاصة وأن الاتفاقية تأتي بعد أسابيع من الإعلان عن بناء أكبر محطة لتخزين الحبوب في الشرق الأوسط بميناء ينبع المطل على البحر الأحمر.

ويأتي هذا المشروع تماشياً مع أحد الأهداف الاستراتيجية لشركة سالك والمتمثل في تحقيق أكثر من 50 في المئة من معدل تغطية الواردات لجميع السلع التي تم تحديدها كسلع استراتيجية، والتي تتوافق مع استراتيجية الأمن الغذائي للسعودية.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية إلى وزير البيئة والمياه والزراعة ورئيس



ترسيخ دعائم الأمن الغذائي